
متطلبات تحويل دولة الكويت إلى مركز مالي إقليمي

إنه لمن دواعي سروري أن أشارك مع هذا الجمع الكريم في هذا المؤتمر الذي يناقش الرؤية المستقبلية لسوق الكويت للأوراق المالية. وأود أن أوجه الشكر إلى شركة مركز إكسبرت العالمي للاستشارات والتدريب التي قامت بتنظيم هذا المؤتمر، وأتاحت لي فرصة لقاء هذه النخبة المتميزة من قيادات المؤسسات المصرفية والمالية ورجال الأعمال وأصحاب الخبرة، وذلك بهدف تبادل الأفكار والآراء حول القضايا المتعلقة بعنوان هذا المؤتمر.

إن تطوير دولة الكويت كمركز مالي إقليمي رئيسي يعتبر من المشروعات الإنمائية الإستراتيجية، وينطوي على أبعاد وجوانب متعددة ومتشابكة، ولذلك ينبغي دراسة تلك الأبعاد والجوانب تمهيداً لتوفير جميع المستلزمات اللازمة لنجاح هذا المشروع.

ولا يمكن الحديث عن إقامة مركز مالي إقليمي في دولة الكويت دون توافر بعض المستلزمات الأساسية. ومن أبرز هذه المستلزمات وجود إستقرار سياسي، وموقع جغرافي متميز، وإفتتاح إقتصادي، وحرية تدفقات رؤوس الأموال، ووجود جهاز مصرفي ومالي متنوع وعلى درجة عالية من الكفاءة، ويزخر بالأدوات المالية والإستثمارية المختلفة، مع إحاطة كل ذلك بمنظومة من القوانين واللوائح والنظم التي تغطي مختلف الحقوق والإلتزامات للأطراف المتعاملة بدرجة عالية من الشفافية، إلى جانب تبني سياسات مالية ونقدية سليمة.

ولقد إستطاعت دولة الكويت خلال العقود الماضية، بعون الله، وبالرغم من التحديات الضخمة التي واجهتها، أن توفرّ العديد من المستلزمات الأساسية التي يمكن البناء عليها في مجال الشروع في إقامة مركز مالي إقليمي فاعل، مثل:

- ترسيخ أجواء الإستقرار السياسي والإنسجام الوطني.
- تكريس إنفتاح إقتصادي نسبي.
- حرية تدفقات رؤوس الأموال.
- تبني العديد من السياسات الإقتصادية والمالية والنقدية السليمة، وبما يساهم في تحقيق الإستقرار النسبي في سعر صرف الدينار الكويتي، وتدني معدلات التضخم في الأسعار المحلية.
- تعزيز الإحتياجات الأجنبية للبلاد، وتحقيق فوائض ملموسة في الموازين المالية الداخلية والخارجية.
- مواصلة الجهود الرامية إلى بناء جهاز مصرفي ومالي متطورّ وحديث.

علاوةً على ما تقدّم، شهدت الأعوام القليلة المنصرمة صدور بعض التشريعات التي من شأنها أن تساهم في إتاحة البيئة القانونية والتنظيمية الملائمة لهدف تطوير دولة الكويت كمركز مالي إقليمي، وكان من أبرز تلك التشريعات ما يلي:

- قانون السماح لغير الكويتيين بتملّك وتداول أسهم الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.
- قانون تنظيم الإستثمار الأجنبي المباشر في دولة الكويت، وبما يسمح لغير الكويتيين بإقامة مشروعات في العديد من القطاعات، بنسبة تصل إلى ١٠٠%.

-
- تعديل قانون النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية بما يسمح بإنشاء بنوك إسلامية، وتواجد فروع للبنوك الأجنبية.
 - قانون مكافحة عمليات غسيل الأموال.
 - رفع كفاءة الدولة لحقوق المودعين لدى البنوك المحلية.

وتتويجاً لتلك الجهود، فقد حصلت دولة الكويت على تصنيفات إئتمانية سيادية مرتفعة من وكالات التصنيف الإئتماني العالمية. كما أشادت تقارير عديدة لصندوق النقد الدولي بالجهود المبذولة في مجال المحافظة على دعائم الإستقرار والمتانة في الجهاز المصرفي والمالي الكويتي، وفي تبني سياسات نقدية ومالية تتسم بالحصافة.

وينبغي التأكيد على أن توافر المستلزمات والمقومات الأساسية لمشروع تحويل دولة الكويت إلى مركز مالي إقليمي رئيسي، المشار إليها آنفاً، لا يعني بالضرورة تحقيق ذلك المشروع تلقائياً. ففي تقديري أن هناك بعض المستلزمات والجوانب الأخرى التي تحتاج إلى المزيد من العناية والإهتمام، وبما يؤدي إلى تعزيز الأجواء الداعمة لقيام مركز مالي إقليمي فاعل في دولة الكويت، خصوصاً في مجال تعزيز قدرة ذلك المركز على منافسة المراكز المالية الأخرى في المنطقة. وفي هذا الإطار لعلكم تتفقون معي حول أهمية توفير البيئة الإقتصادية الكلية المناسبة. ويرتبط هذا الموضوع بالتصدي للاختلالات الهيكلية الرئيسية التي يعاني منها الإقتصاد الكويتي، والمتمثلة أساساً في الاختلالات الهيكلية في الموازنة العامة، ومحدودية مساهمة القطاع الخاص في النشاط

الإقتصادي المحلي، إضافة إلى إختلالات سوق العمل. وقد أصبح واضحاً لدى الجميع مدى جسامه المخاطر التي ينطوي عليها إستمرار تلك الإختلالات، لاسيما في ظل ظاهرة العولمة، والإفتاح الإقتصادي، وثورة التكنولوجيا والإتصالات.

وعلى ضوء ذلك، تبرز أهمية الإسراع في تطبيق حزمة من برامج الإصلاح الإقتصادي والمالي، والتي تتركز حول ثلاثة محاور مترابطة ومتداخلة، وهي:

- إعادة تحديد دور الحكومة في النشاط الإقتصادي، وبما يؤدي إلى حصره على مستلزمات الإشراف والتوجيه.
- إعادة هيكلة سوق العمل المحلي، وبما يؤدي إلى تحفيز القطاع الخاص على إستيعاب الأعداد المتزايدة من العمالة الوطنية التي تدخل سوق العمل.
- تفعيل دور القطاع الخاص في تنمية وتطوير الطاقات الإنتاجية المحلية، وذلك من خلال إزالة التشوهات القائمة في آليات السوق، وخصخصة بعض الأنشطة الحكومية، ووضع السياسات التحفيزية لتطوير التركيبة الهيكلية والمؤسسية لوحدات القطاع الخاص.

وهنا أودُّ الإشارة بصفة خاصة إلى أهمية الإسراع في إقرار التعديلات المقترحة على قانون الضريبة على الدخل بحيث تكون من الأمور الجاذبة للمستثمر المحلي والأجنبي، وكذلك إصدار قانون خصخصة الأنشطة الحكومية. من جانب آخر، لابد من التأكيد على أهمية تنفيذ جميع أسس ومبادئ "الإدارة السليمة" (Corporate Governance).

وفي الإتجاه ذاته، ينبغي المضي قدماً في إستكمال تحديث البيئة القانونية والتنظيمية الملائمة للأعمال، وبما يواكب التطورات الراهنة في الأسواق المالية العالمية من جهة، ويزيد من جاذبية السوق المحلي للإستثمارات الأجنبية من جهة أخرى. ولهذا الغرض، لا بد من تحديد مواطن القصور في القوانين واللوائح التنظيمية التي تشكل عوامل طرد للإستثمار الأجنبي، وإقتراح سبل معالجتها وتحديثها، وبخاصة قوانين الشركات، والعمل، والإقامة، والتعثر والإفلاس. يضاف إلى ذلك دراسة وإقتراح سبل حسم المنازعات المالية والتجارية بالسرعة المناسبة، وذلك من خلال زيادة كفاءة إجراءات التقاضي، والنظر في تشكيل أجهزة قضائية متخصصة، وذلك على النحو الذي يكفل سرعة البت في تلك المنازعات.

ولعلكم تتفقون معي أيضاً في أن تحويل دولة الكويت كمركز مالي إقليمي رئيسي من شأنه أن يعمق من إندماجها في الأسواق المالية العالمية، مع ما يحمله ذلك من زيادة في الأعباء المرتبطة بالجهود الرقابية على وحدات الجهاز المصرفي والمالي الخاضعة لإشراف ورقابة البنك المركزي. وفي ضوء ذلك، ينبغي تعزيز الدور الإشرافي والرقابي للبنك المركزي. وأرى، في هذا الصدد، أن يتم النظر في إجراء التعديلات التشريعية اللازمة لإضفاء المزيد من الإستقلالية للبنك المركزي كجهة رقابية وإشرافية واحدة على الجهاز المصرفي والمالي، إضافة إلى توفير الموارد المالية الكافية للبنك المركزي، وذلك للقيام بدوره في مجال رسم السياسة النقدية وتنفيذها، وبدوره الإشرافي والرقابي.

وإلى جانب ما تقدّم، ينبغي أن تتضمن عناصر إستراتيجية تطوير الكويت كمركز مالي إقليمي رئيسي دراسة السبل والسياسات الهادفة إلى تدعيم وتحفيز وتطوير تواجد مجموعة متنوعة من الخدمات المساندة في المجالات المرتبطة بالإستشارات القانونية والمحاسبية، وخدمات تكنولوجيا المعلومات والإتصالات والمواصلات وغيرها. فمن شأن وجود مثل هذه الخدمات المتنوّعة أن يساهم في إيجاد البيئة الجاذبة للأعمال بصفة عامة، والإستثمارات الأجنبية بصفة خاصّة.